

الموقف من زيارة  
القدس والمسجد الأقصى المبارك  
تحت الاحتلال الاسرائيلي

المهندس

خالد ابراهيم أبوعرفة

القدس – فلسطين

1335 هجرية – 2014 ميلادية

شكل الموقف من تحريم زيارة المسؤولين العرب والمسلمين للقدس والمسجد الأقصى المبارك، إلى عهد قريب، محلّ تأييد وإجماع كبيرين بين علماء المسلمين والمسيحيين، إضافة إلى رجال الفكر والسياسة عربياً وإسلامياً. فقد رفض معظم رجال الدين المسلمين والمسيحيين في فلسطين وخارجها، خلال العقود الماضية زيارة القدس والمسجد الأقصى المبارك تحت الإحتلال، ودعا المفكرون إلى مقاطعة مؤسسات الإحتلال الإسرائيلي بما في ذلك مقاطعة سفاراته التي تعطي الإذن بالزيارات. وكان على رأس هؤلاء "شيوخ الأزهر"، والمؤسسات الدينية في عموم العالم العربي والإسلامي، وكان أشهر الرافضين فضيلة شيخ الأزهر الأسبق "الشيخ عبد الحليم محمود"، حيث رفض مرافقة الرئيس المصري "أنور السادات" في زيارته لمدينة القدس عام 1977م. إضافة إلى المواقف المشهورة المعروفة عن "الأنبا شنودة" رئيس الطائفة القبطية المصرية، وكذلك مواقف المؤسسات الوطنية والثقافية والنقابية التقليدية، الرافض لزيارة القدس والمقدسات تحت الإحتلال.

وقد طرأ تطوّر مفاجئ على موقف الجانب الفلسطيني من فتوى الزيارة، تحديداً من الناحيتين السياسية والإعلامية، إضافة إلى الناحية الفقهية منها. فرأى الفريق الفلسطيني المؤيد للتسوية السلمية مع الإحتلال، ضرورة زيارة المسؤولين العرب والمسلمين للقدس والمسجد الأقصى، من أجل مواجهة التهويد الإسرائيلي للمدينة ومقدساتها، ومن أجل تعزيز صمود أهلها الفلسطينيين، وتمكينهم من التمسك بأراضيهم وممتلكاتهم.

فيما رأى الفريق الآخر، والذي هو الإمتداد التقليدي ل"تحريم الزيارة تحت الإحتلال"، أن مقاطعة الإحتلال ومؤسساته هو الأصل في المقاومة، ولا يجوز القيام بأي خطوة في هذا الإتجاه بإذن الإحتلال وبتصريح منه، حتى لو تمثلت هذه الخطوة بزيارة المسجد الأقصى، لأن الزيارة بموافقة الإحتلال إنما تعزز سيادته على المدينة ومقدساتها، وتضفي عليها شرعية وتطبيعاً. ولمزيد من إلقاء الضوء على حقيقة الموقفين السابقين، وخلفية ذلك دينياً وسياسياً، نعرض كل موقف ودوافعه:

## 1) دوافع المؤيدين للزيارة تحت الإحتلال

دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الصعيد الرسمي، إلى زيارة القدس والمسجد الأقصى في أكثر من مناسبة، ووجه دعوته كذلك إلى القادة العرب خلال "مؤتمر القدس الأول"، الذي عُقد في الدوحة في فبراير- شباط 2012م، معتبراً أن ذلك شكل من أشكال النضال ضدّ تهويد المدينة، ووسيلة لفك العزلة عن المقدسيين وتعزيز صمودهم. وأكد الرئيس عباس أن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بحكم الأسرى، وأنهم لا يزالون "تحت بساطير الإحتلال"، وأنه لا ضير والأمر كذلك من زيارة القدس والمسجد الأقصى المبارك، وأن الزيارة تعدّ "تضامناً مع السجين وليست تضامناً مع السجان".

واعتبرت السلطة الفلسطينية على لسان وزير الأوقاف السابق "محمود الهباش"، أن "زيارة القدس والمسجد الأقصى" واجبة دينياً وأخلاقياً، وأنه "لا يجوز ترك المدينة وحدها"، وأنها ليست تطبيعاً مع الإحتلال، بل هي تأكيد للحق العربي والإسلامي للمدينة المقدسة، إضافة إلى كون الزيارة "تعزيراً لصمود وريباط المقدسيين ورفعاً لمعنوياتهم". كذلك اعتبر الوزير الهباش أن: "زيارة القدس فريضة شرعية وضرورة سياسية، وأنها حق مشروع لجميع المسلمين والمسيحيين، وواجب مقدس على المسلمين بنصّ السنة النبوية".

وقد وصف الوزير الهباش فتوى الدكتور القرضاوي رئيس "اتحاد العلماء المسلمين"، التي حرم فيها زيارة المسؤولين العرب والمسلمين لمدينة القدس تحت الإحتلال بـ "الخاطئة والمريية"، وأنها تخالف نصّ القرآن والسنة النبوية، وطالبه بالرجوع عن فتواه وعدم إقحام الدين في السياسة، وأكد على أن الفتوى تخدم السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس وتفريغها من سكانها.

وقد أيد بعض العلماء العرب دعوى "ضرورة زيارة القدس والمسجد الأقصى" ولو تحت الإحتلال، فقد أشار الدكتور سالم عبد الجليل وكيل وزارة الأوقاف المصرية إلى أن "الزيارة تدعم المقدسيين وتساندهم، وأنها قد تغير الواقع على الأرض". بينما أكد الدكتور عبد الغفار هلال وزير الأوقاف المصري الأسبق، على ضرورة "التفريق بين السياسة والدين، فإحتلال المسجد الأقصى مسألة سياسية، ويجب على أهل السياسة أن يعملوا من أجل تخليص المسجد الأسير من الإحتلال، ويجوز دينياً للمسلمين الصلاة في المسجد الأقصى".

وفي مدينة القدس أيد المفتي العام الشيخ "محمد حسين" الزيارة بشروط قائلاً: "ومن المؤكد أن شدّ الرحال في ظل الإحتلال يختلف عنه في ظل الأمان، ولا مانع من زيارتها مع تجنب التطبيع مع العدو ولزوم التنسيق مع الجهات الفلسطينية المعنية، وأن تكون الزيارة رفضاً للإحتلال وعوداً للمرابطين فيها حتى التحرير، وندعو الجميع إلى شدّ الرحال وزيارة القدس حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً".

## (2) دوافع الرافضين للزيارة تحت الإحتلال

امتداداً للموقف المتمثل بتحريم زيارة القدس تحت الإحتلال، صرح رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري: "أن زيارة القدس المحتلة للصلاة في المسجد الأقصى المبارك بتأشيرة اسرائيلية وبتصريح من الإحتلال، تطبيع وإقرار بشرعية الإحتلال الإسرائيلي للمدينة". وتابعه في ذلك الفقيه المقدسي الدكتور حسام الدين عفانة، الذي أصدر دراسة فقهية بعنوان "رؤية شرعية نقدية في فتاوى زيارة المسجد الأقصى والقدس بتأشيرة صهيونية"، حيث قال: "وما ساقه المؤيدون للزيارة من أدلة لا تنهض لإثبات صحة الدعوى، والمعتمد الأساسي للمانعين من الزيارة هو النظر في مآلاتها وما يترتب عليها من التطبيع مع الإحتلال، وأن المفاصد المترتبة عليها أكثر

من المصالح"، إلى أن يقول: "وأن الأنفع والأجدى هو توفير أوجه الدعم الأخرى لقضية الأقصى والقدس وفلسطين وتخليصها من الإحتلال".

كما أكد على لزوم مقاطعة الزيارة المطران "عطا الله حنا" رئيس أساقفة الروم الأرثوذكس على ذلك بقوله: "أولئك الذين يدعون لزيارة القدس - تحت الإحتلال - عليهم أن يعرفوا أن إسرائيل هي المستفيد الحقيقي من هذه الزيارات، وهي تستفيد اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً".

كذلك أكد الإمام يوسف القرضاوي على أن "تحريم الزيارة يرتكز على ما يوجبه الإسلام على المسلم من مقاطعة عدوه اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، كأحد الأسلحة المتاحة للمسلمين في مواجهة عدوهم". وقد أجمل المفتي السابق لجمهورية مصر العربية، الشيخ "نصر فريد واصل" رأي العلماء والمفكرين العرب بتأكيده على أن "زيارة القدس باستخدام تأشيرات صهيونية يكرس الخضوع للصهاينة والإقرار بحقهم في السيطرة على القدس، وقد يكون الأمر مدخلاً للتطبيع"، واستثنى من ذلك الفلسطينيين، لأنهم حسب قوله "واقعون تحت الإحتلال، ومضطرون شرعاً وقانوناً لاستخدام التصاريح الصهيونية في الدخول إلى القدس أو الخروج منها".

ويؤكد الرافضون للزيارة بحسب موسى أبو مرزوق القيادي في حركة حماس، أن القدس والمسجد الأقصى تحتاجان فتحاً لا زيارة تحت حراب احتلال يندسها ويهدّد مستقبلها ويحرق منبرها ويحرم أهلها من زيارتها. وإذا لم يستطع الفلسطينيون والعرب تحريرها في الظروف الراهنة، فإن أقل ما يتوجب عليهم فعله هو عدم المساس بمكانتها وابتدال صورتها في وعي وثقافة ومخيلة العرب والمسلمين، باستبدال تحريرها بزيارتها. وأنه لا بد من سلوك النهج البديل للزيارة، وهو الشروع بالخطوات الجدية في دعم القدس والمقدسين والمسجد الأقصى، والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس. وذلك من خلال وقف أية تدابير متخذة لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ومقاطعتها وفرض العقوبات عليها وسحب الإستثمارات منها. بالمقابل يجب اتخاذ إجراءات حقيقية وفعالة، لتوفير كافة سبل الدعم من أجل مواجهة الخطر الذي يواجه المدينة ومقدساتها.

ويتساءل المواطنون المقدسيون: إذا كانت زيارة الأقصى مباحة تحت حراب الإحتلال، فلماذا يرضى "المسؤولون العرب والمسلمون" استصدار تصريح إسرائيلي لزيارة مسجدهم؟ ولماذا يُغمى على المقدسيين خبر الزيارة وتوقيتها والطريق التي تسلكها؟ وأين هي مظاهر وصور تضامن الزائرين للأقصى مع المقدسيين وتعزيز صمودهم؟ ولمصلحة من يدعي مسؤولاً عربياً كمفتي جمهورية مصر "علي جمعة" عقب زيارته أن المسجد الأقصى بخير، وأنه لم ير جندياً إسرائيلياً في طريقه؟ ولماذا يقبل هؤلاء المسؤولون زيارة المسجد الأقصى وهم يرون أن ملايين المسلمين المهجرين ممنوعون من زيارته، وكذلك ملايين المسلمين في الضفة والقطاع، وآلاف المسلمين من المقدسيين أنفسهم؟ ولماذا تتمتع سفارات العالم بالحصانة والرعاية والقدسية، بينما

يسكت المسؤولون الذين يزورون القدس عن انتهاك حرمة المدينة ومسجدها الأقصى وتدنيسهما بالليل والنهار؟

### (3) تقييم وخلاصة ..

من المعلوم أن الإحتلال يمسك بزمام آلة إعلامية جبارة، تمهد لسياساته الإستيطانية والتهويدية على الدوام، وتعكس إنطباعاً مغلوطاً عن "ديمقراطية إسرائيل" و"الأخلاق" المزعومة لجيش "الدفاع" الإسرائيلي، وصورة معكوسة عن الجهود التي تبذلها حكومة الإحتلال في "تأمين حرية العبادة"، في المسجد الأقصى خاصة والمقدسات عامة.

ويؤكد على قدرة "اسرائيل" في السيطرة على آلة الإعلام وعلى حركة الزيارة والسياحة إلى المدينة المقدسة، ما صرح به "نير بركات" رئيس "بلدية أورشليم القدس" الإسرائيلية بتاريخ 2015/4/5م، من أن الحكومة الإسرائيلية تستعد لاستقبال عشرة ملايين سائحاً أجنبياً سنوياً إلى المدينة. وتتوقع الحكومات الإسرائيلية أن نجاح الزيارات واستمرارها يؤدي إلى قبول العرب والمسلمين ومن ثم الفلسطينيين ل"حالة الأمر الواقع" في المدينة، الحالة التي تشكل ركيزة أساسية ضمن مخطط الإحتلال للسيطرة المطلقة على مدينة القدس المحتلة. ومن ثم تأمل "إسرائيل" في أن يقارن العرب والمسلمون، أجواء "الأمن والهدوء" أثناء زيارتهم للقدس والمسجد الأقصى، مع ما تعانيه المدن والعواصم العربية والإسلامية من توتر واضطراب و"إرهاب". وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "بيبي نتنياهو" ما يؤكد ذلك، إذ ادعى أن "اسرائيل هي الجهة الوحيدة التي تحمي المقدسات".

ولا شك أن القدس والمقدسيين بحاجة ماسة إلى التضامن والمؤازرة، بسبب ما يعانونه من تهديد وتهويد واضطهاد، إلا أن الرأي الداعي إلى ضرورة زيارة القدس والمسجد الأقصى بقصد التضامن مع المقدسيين في مواجهة الإحتلال، ومنعاً للمستوطنين من الإستفراد بالقدس والمقدسات، لم يلق ترجمة حقيقية تنفذ القدس من التهويد وتدعم المقدسيين في صمودهم ورباطهم. رغم أن هذا الرأي تدعمه السلطة السياسية والإعلامية وعموم المؤيدين لمشروع التسوية السياسية، وفي سياق ذلك عقد مؤتمر "الطريق إلى القدس" الذي أنهى أعماله بالعاصمة الأردنية عمان بتاريخ 2014/4/30م، بهدف دعم الجهود المبذولة لإنجاح دعوة زيارة القدس والمسجد الأقصى، حيث أفتى العلماء المشاركون في المؤتمر بـ"رفع الحظر عن زيارة القدس" للفلسطينيين أينما كانوا ومهما كانت جنسياتهم، وللمسلمين الذين يحملون جنسيات دول خارج العالم الإسلامي والبالغ تعدادهم 450 مليوناً، بحسب المؤتمر .

رغم كل ذلك، إلا أن الزيارات لم تتحقق بالقدر الذي رُوج لها، ولم تتحول الفكرة إلى نهج فعلي ودائم، حتى من قبل المسؤولين العرب الذين تبناوا الدعوة وسوقوا لها، سوى بعض الشخصيات الذين وصفت زيارتهم أنها تمت فجأة وعلى استحياء ودون برنامج وطني أو جماهيري. الأمر الذي حال دون تقديم أية مساعدة لتعزيز صمود المقدسيين، عدا عن كف الإحتلال عن تهويد

المقدسات وتدنيسها. وفي هذا الصدد رفض الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا، تصريحات الشيخ علي جمعة مفتي جمهورية مصر العربية، عقب زيارته للقدس بتاريخ 2012/4/17م، في أن سلطات الإحتلال لم تلزمه استصدار تأشيرة اسرائيلية، وأنه لم يصادف في طريقه إلى الأقصى أي جندي اسرائيلي. كذلك وصف الدكتور عزمي بشارة - الرئيس السابق لحزب التجمع الوطني في الداخل الفلسطيني - الزيارة بقوله: "زيارة القدس والمقدسات تحت الإحتلال، يعطي انطباعاً بالموافقة على الإحتلال كراع للمقدسات، وأن الإحتلال يحمي حرية العبادة. وفي حين تمنع فيه سلطات الإحتلال شخصيات فلسطينية وطنية ووفوداً أجنبية متضامنة، فإن السلطات تسمح لشخصيات عربية أخرى ترى في زيارتهم دعماً لسيادة الإحتلال على القدس والمسجد الأقصى".

تم بحمد الله